

Distr.: General
Arabic
31 December 2013
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع
من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
الدورة الثانية
جنيف، ١٧-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - الابتكار من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة: أطر السياسات والأدوات والقدرات الأساسية
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-50003 140114 150114



* 1 4 5 0 0 0 3 *

ثانياً - شروح جدول الأعمال المؤقت

البند ١

انتخاب أعضاء المكتب

١- يوصى بأن ينتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة رئيساً ونائباً للرئيس - مقررًا.

البند ٢

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- يرد جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات في الفصل الأول أعلاه. وسيُتاح برنامج مفصل في موعد أقصاه أسبوع قبل انعقاد الاجتماع.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشروحه TD/B/C.II/MEM.4/4

البند ٣

الابتكار من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة: أطر السياسات والأدوات والقدرات الأساسية

٣- حدد مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الخامسة والخمسين المعقودة في عام ٢٠١٢، موضوع الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة.

٤- وعملاً باختصاصات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات التي وافق عليها المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، سيناقش الخبراء الكيفية التي يمكن أن تضع بها البلدان النامية سياسات ابتكار تلائم احتياجاتها وبيئتها المحددة. وسيولى اهتمام خاص للقدرات التي يمكن أن تركز عليها البلدان النامية على سبيل الأولوية من أجل تحسين الأداء الابتكاري على صعيد الشركة وعلى صعيد الاقتصاد ككل، وللدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون الإقليمي والأقاليمي في تنمية القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسيناقش الاجتماع أيضاً تجربة البلدان النامية بشأن مختلف الأدوات المتعلقة بسياسات الابتكار (مثل تمويل الابتكار، والحوافز الضريبية، والمجمّعات والحاضنات التكنولوجية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين قطاع الأعمال

والأكاديميين)، والروابط التي ينبغي إقامتها مع المجالات السياسية الأخرى. وفي هذا السياق، سيبحث أيضاً دور سلاسل القيمة العالمية في جعل القدرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار أداة لدعم التنمية الوطنية وللمساعدة الصناعة المحلية على تحسين قدرتها التنافسية ولتطوير جهود البلدان النامية في مجال تنويع الصادرات (ولاية الدوحة، الفقرة ٥٦ ع)).

٥- وسيطلب إلى الخبراء أن يناقشوا مجالات القضايا الرئيسية المحددة أعلاه مناقشة مستفيضة وأن يضيفوا إليها، وأن يوجهوا الانتباه بصفة خاصة إلى رؤى البلدان النامية أثناء النقاش. وقد يودّ الخبراء أيضاً تسليط الضوء على دواعي قلق واعتبارات مستقبلية أخرى فيما يتعلق بموضوع الابتكار من أجل بناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة.

٦- وتيسيراً للمناقشات، أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة قضايا بعنوان "الثغرات في القدرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، والبيئة السياسية، وتطور الأدوات السياسية لتحقيق التنمية المستدامة". وتتناول مذكرة القضايا دور القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، والبيئة السياسية، والاتجاهات الراهنة في الأدوات السياسية المستخدمة لتدعيم القدرات التكنولوجية والابتكارية للبلدان النامية. وعلى وجه التحديد، تبرز مذكرة القضايا أهمية تهيئة بيئة ملائمة للابتكار في البلدان النامية، وتعرض الثغرات الرئيسية المحددة على مستوى القدرات في هذه البلدان، وتصف بعض خصائص البيئة السياسية التي يتعين على البلدان النامية أن تتصدى فيها لما تواجهه من تحديات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٧- ويُسجّع الخبراء على إعداد ورقات موجزة بشأن الموضوع قيد المناقشة. وستتاح هذه الورقات في الاجتماع بالصيغة واللغة اللتين ترد بهما.

الوثائق

الثغرات في القدرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا
والابتكار، والبيئة السياسية، وتطور الأدوات
السياسية لتحقيق التنمية المستدامة

TD/B/C.II/MEM.4/5

البند ٤

اعتماد تقرير الاجتماع

٨- قد يود اجتماع الخبراء أن يأذن للمقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بإعداد التقرير النهائي بعد اختتام الاجتماع. وسيُقدّم تقرير اجتماع الخبراء إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في دورتها القادمة.